بعد نحو عام ونصف العام من التوقف في بعض القطاعات والعمل الجزئي في أخرى بسبب جائحة «كورونا»

الدوام الحكومي .. 100 في المئة

تحسن المؤشرات الصحية في البلاد والتراجع المتواصل بأعداد الحالات يمهد لعودة الحياة إلى سابق عهدها

7 ساعات ليوم العمل المعتاد والدوام الرسمي يبدأ وينتهي في ذات المواعيد التي كان يعمل بها

«الداخلية»: قطاعاتنا اتخذت كل التدابير والإجراءات الأمنية والمرورية تزامنا مع عودة الدوامات

انتشار للدوريات الثابتة والمتحركة للقطاعات الميدانية على جميع الطرق الرئيسية والفرعية

حضور الموظفين بالطاقة الكاملة في الجهات الحكومية

أول بصمة بعد الجائحة

تحقيق الانسيابية المرورية تسهيلا على المواطنين والمقيمين للوصول إلى أعمالهم بكل يسر

غرفة عمليات التحكم المركزية تتابع عن طريق كاميرات الرصد حركة السير وأماكن الاختناقات

شهدت الجهات الحكومية أمس الأحد عودة نظام الدوام الرسمي بكامل طاقة العمل وبنسبة 100 في المئة بعد نحو عام ونصف العام في موازاة تحسن المؤشرات الصحية في البلاد وتراجع متواصل بأعداد حالات الإصابات بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» والوفيات ونسبة إشغال الأسرة في المستشفيات وأعداد من يتلقى العلاج في العناية المركزة.

وجاءت هذه المرحلة من الانفراج بعد مراحل عدة شهدها نظام الدوام في الجهات العامة ورفع نسبة الحضور للموظفين تدريجيا منذ بدء جائحة كورونا في البلاد وسط اجراءات صحية بدأت بتقليل نسبة العاملين قدر الإمكان حينها للمحافظة على الصحة العامة.

ووسط تباشير بعودة الحياة إلى طبيعتها في البلاد أكد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته إلى مدينة صباح السالم الجامعية يوم الخميس الماضي أنه بنهاية شهر سبتمبر المقبل سنصل بالتطعيم بلقاح كورونا في البلاد إلى نسبة 70 في المئة مما يعطي حصانة مجتمعية نستطيع من خلالها العودة إلى الحياة الطبيعية.

وأضاف سموه «وصلنا إلى عدد مليونين و600 ألف مطعم بلقاح كورونا بنسبة 66 في المئة تقريبا» في وقت أعلنت وزارة الصحة أمس السبت وصول نسبة المطعمين إلى 4ر68 في المئة من الشريحة المستهدفة في دولة الكويت «وهو ما يقربنا بإذن الله من تحقيق الحملة للهدف المنشود».

وكان مجلس الوزراء وافق في الرابع من أغسطس الجاري على عودة نظام الدوام الرسمي المعتاد في كل الجهات الحكومية اعتبارا من اليوم الأحد بعد أن شرح وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل حمود الصباح للمجلس آخر تطورات الوضع الصحي في البلاد الذي يشهد تراجعا بأعداد الإصابات بفيروس كورونا والوفيات ونسبة إشغال الأسرة في المستشفيات والعناية المركزة.

وفي اليوم التالي أصدر ديوان الخدمة المدنية تعميما بشأن قرار مجلس الوزراء الخاص بعودة نظام الدوام الرسمي المعتاد في كل الجهات الحكومية اعتبارا من اليوم نص على إلغاء كل حالات الإعفاء من العمل ولا يكون تغيب الموظف عن العمل إلا في حدود ما يصرح له من إجازات مقررة قانونا كما نص على إلغاء أنظمة الدوام المرنة ونظام التدوير وعلى العودة إلى العمل بكامل قوة العمل الرسمية.

ولفت إلى إعادة ساعات الدوام الرسمي المعتاد «سبع ساعات» على أن يبدأ الدوام الرسمي وينتهي في ذات المواعيد التي كان يعمل بها لدى الجهة ويرجع إلى ديوان الخدمة المدنية في حالة الرغبة بتغيير هذه المواعيد مع التقيد بأي مواعيد تقترحها الجهة بعد الساعات المقررة والتقيد الكامل بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي وتعديلاته.

وكان المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور عبدالله السند أفاد أخيرا بأن الفترة الماضية شهدت تراجعا في مؤشرات الوضع الوبائي لناحية نسب الإصابات إلى المسحات وحالات العناية المركزة وأجنحة «كوفيد19-» بفضل الله ثم جهود المنظومة الصحية والتعاون الجماعي من المواطنين والمقيمين.

وأوضح السند أن نسبة التراجع في الإصابات بلغت نحو 3ر28 في المئة والتراجع في الحالات النشيطة بلغ نحو 5ر25 في المئة وفي أجنحة «كوفيد19-» 4ر18 في المئة والعناية المركزة 4ر8 في المئة وفي نسبة الاصابة إلى المسحات 23ر2 في المئة.

وجاء استمرار التراجع بالإصابات مع تزايد وتيرة التطعيم في الكويت عبر الحملة الوطنية لتطعيم «كوفيد19-» بفروعها ومراكزها المختلفة في جميع المحافظات في ظل الحرص الملموس من المواطنين والمقيمين.

وكانت الجهات الحكومية استأنفت العمل بعد إجازة عيد الفطر الماضي بنسبة موظفين بلغت 60 في المئة في معظمها التزاما بقرار مجلس الوزراء في هذا الشأن إذ تم التعميم على جميع الموظفين بمباشرة العمل عقب انقضاء الإجازة الرسمية لعيد الفطر وفقا للنسبة المقررة من مجلس الوزراء بواقع 60 في المئة والخاصة بدوام جميع الموظفين باستثناء المعفيين منهم مع التقيد بالاشتراطات الصحية.

لكن وزارة الصحة كانت الوحيدة بين الجهات العامة التي استمر بها العمل بنسبة 100 في المئة من موظفيها قبل ذلك في وقت كان يقتصر الدوام في الوزارات الأخرى على نسبة 30 في المئة من الموظفين وذلك لطبيعة عمل الوزارة خلال الجائحة.

وكان مجلس الوزراء ألغى بتاريخ 25 يونيو 2020 قراره بتعطيل العمل في الدوائر الحكومية وتعديلاته ليكون بدء العمل اعتبارا من 30 يونيو بطاقة لا تزيد على 30 في المئة وفي 28 يوليو من العام ذاته وضمن تنفيذ المرحلة الثالثة من العودة التدريجية للعمل تم رفع نسبة عدد العاملين بما لا يزيد على 50 في المئة.

وبناء على قرار مجلس الوزراء بالانتقال إلى المرحلة الرابعة من مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية اعتبارا من 18 اغسطس2020 تم جواز رفع نسبة عدد العاملين الى أكثر من 50 في المئة وتتولى كل جهة حكومية تحديد النسبة التي تزيد على 50 في المئة.

وفي العام الحالي صدر تعميم رقم «4» لسنة 2021 بشأن إلزام الجهات الحكومية بتحديد نسبة عدد العاملين في مقار العمل الحكومية بما لا يتجاوز 30 في المئة ويعمل به من 24 فبراير الماضي حتى اشعار اخر تلته قرارات برفع النسبة تدريجيا وصولا إلى 100 في المئة اعتبارا من اليوم الاحد.

وكان ديوان الخدمة المدنية أصدر في شهر يونيو عام 2020 دليل إجراءات عودة العمل التدريجية في الجهات الحكومية وصولا إلى العودة الكاملة للعمل وتضمن أربعة أقسام تشمل الأهداف العامة لسياسات وإجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل وبيان آلية العودة التدريجية للعمل والتعامل مع المرفق والمراجعين ومتطلبات السلامة العامة والاشتراطات الصحية والإجراءات الاحترازية والوقائية.

من جانبها أكدت وزارة الداخلية أن القطاعات الأمنية المعنية اتخذت كل التدابير والإجراءات الأمنية والمرورية تزامنا مع عودة الدوامات الرسمية إلى وضعها الطبيعي أمس الأحد.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في الوزارة في بيان صحفي خصت به «كونا» انه بناء على توجيهات وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي ووكيل الوزارة الفريق عصام النهام تم الاستعداد الامني والمروري تجنبا للازدحامات أو الاختناقات التي قد تحدث أثناء أوقات الذهاب والعودة من الدوام.وأوضحت الادارة أنه سيكون هناك انتشار للدوريات الأمنية والمرورية الثابتة والمتحركة للقطاعات الميدانية على جميع الطرق الرئيسية والفرعية لتحقيق الانسيابية المرورية تسهيلا على المواطنين والمقيمين للوصول إلى أعمالهم بكل يسر.

وأشارت الى أن غرفة عمليات التحكم المركزية التابعة للادارة العامة للمرور ستتابع عن طريق كاميرات الرصد المروري حركة السير على الطرق ومعرفة أماكن الاختناقات والازدحامات المرورية والتعامل معها.

وأضافت أن هناك تنسيقا وتعاونا مستمرين بين الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ووسائل الاعلام «المقروءة والمسموعة والمرئية» وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي لتوعية المواطنين والمقيمين بالحالة المرورية على الطرق.

ودعت الإدارة الجميع الى الالتزام بالاجراءات الوقائية والصحية والتباعد الاجتماعي والتعاون مع رجال الأمن واتباع تعليماتهم وإرشاداتهم حفاظا على سلامتهم وعدم التردد في الاتصال على هاتف الطوارئ «112» لطلب أي مساعدات أمنية أو إنسانية.

دخول سيارات الموظفين إلى جهات عملهم

الحياة تدب في الجهات الحكومية

بصمة الوجه بدل البصمة العادية

جانب من الازدحام المروري مع عودة الدوام الرسمي بالنسبة الكاملة

الطرقات غصت بالمركبات